



التعددية السياسية في الدولة الشورية

بروفسور/ محمد عبدالرحمن بالروين

تقديم: الشيخ الدكتور حسن عبد الله الترابي
مقدمة الطبعة الثانية: الأستاذ محمود محمد الناكوع



الطبعة الثانية، مايو ٢٠٠٦

رقم الكتاب: ISBN 0-9532961-4-8

الناشر

AAS Media Publishers
P.O. Box 268, South Croydon
Surrey CR2 OBE, United Kingdom

الطبعة الأولى ١٩٩٨

الناشر: المركز العالمي للإعلام، الخرطوم، السودان

التنفيذ الفني: DesignWorks

جميع الحقوق محفوظة للكاتب ٢٠٠٦

الإهداء

إلى ...

كل المناضلين من أجل الحرية.. والعدالة.. والخير..
والعاملين على تحقيق
مجتمع ترفرف عليه راية الحق والسلام ..

إلى ...

الحائرين الذين يسألون عن
كيفية نظام الحكم في الإسلام ..

إلى ...

الباحثين عن الحقيقة بتجرد .. وصدق .. وإصرار ..

إلى ...

شعبي الليبي الساعي من أجل تحقيق
مجتمع العدل والحرية والسلام ...
... مجتمع الإسلام

إليهم جميعاً.. أهدي هذه الكلمات

محتويات الكتاب

الأهداء	٥
مقدمة الطبعة الثانية: بقلم الأستاذ محمود محمد الناكوع	٩
تقديم: بقلم الشيخ الدكتور حسن عبدالله الترابي	١٣
تمهيد	١٩
الفصل الأول: الإسلام ونظام الحكم	٢٣
■ الإسلام دين.. ودولة	٢٥
■ الغاية من نظام الحكم الإسلامي	٢٨
■ التصور الإسلامي لنظام الحكم	٣١
أولاً: شكل نظام الحكم في الإسلام	٣٦
ثانياً: السلطات الثلاث في النظام الإسلامي	٣٧
ثالثاً: دعائم نظام الحكم في الإسلام	٤٦
(١) الشريعة	٤٦
(٢) الشورى	٤٧
(٣) العدالة	٥٠
(٤) الحرية	٥٢
رابعاً: السيادة	٦٢

٦٩ الفصل الثاني: الشورى والديمقراطية
٧١ ■ الديمقراطية.. ما هي؟! ..
٧٣ ■ الديمقراطية بين الأنصار والمعارضين
٧٧ ■ الفرق بين الشورى والديمقراطية
٧٩ ■ التشابه بين الشورى والديمقراطية
٨٣ ■ المعارضة وحق الأقليات السياسية
٩١ الفصل الثالث: الأحزاب السياسية
٩٣ ■ ما هي الأحزاب السياسية
٩٦ ■ ما هي العوامل التي تؤدي لنشأة الأحزاب
٩٨ ■ ما هي نوع الأحزاب السياسية الموجودة الآن؟
١٠٩ ■ الأحزاب السياسية بين الأنصار والمعارضين
١١٥ الفصل الرابع: التعددية ودولة الفكرة
١١٧ ■ دولة الفكرة.. أم دولة الأفكار المتعددة
١٢٣ ■ التعددية في الدولة الشورية
١٢٦ ■ الأحزاب السياسية في التاريخ الإسلامي
١٢٦ ■ (١) حزب الخوارج
١٢٧ ■ (٢) حزب الشيعة
١٣٠ ■ أنواع الأحزاب المطلوبة
١٣٥ المراجع



مقدمة الطبعة الثانية

سجل الربع الأخير من القرن العشرين تنامي حركة الاحياء الاسلامي بعد غياب طويل، وشملت عملية الاحياء المسألة السياسية بصورة لم تكن معروفة من قبل، وجاءت الثورة الاسلامية في إيران لتلهب حماس المسلمين وخاصة الأجيال الجديدة، وتدفعهم نحو تصعيد المطالبة بمعالجة مشكلات الواقع الاسلامي انطلاقاً من الفكر الاسلامي والتصور الاسلامي.

وتزامن هذا الطرح الاسلامي في البلدان العربية مع انحسار المد القومي بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ فيما عرف بحرب الستة أيام بين اسرائيل وثلاث دول عربية مجاورة لإسرائيل، الأمر الذي جعل الساحة السياسية مفتوحة أمام التيارات الاسلامية بكل أطيافها: السلفية المتشددة، والسلفية المعتدلة، والحركات الاسلامية التجديدية أو التحديثية التي تتبني الخيار الديمقراطي وترى فيه آلية عصرية مناسبة للتخلص من النظم السياسية الاستبدادية.

ونظراً لمعاناة الشعوب العربية من تلك النظم الاستبدادية فقد كثرت الكتابات عن الحلول الاسلامية المستوحات من القرآن والسنة النبوية ومن مرحلة الخلافة العادلة التي شملت حياة الرسول ﷺ والخلفاء الأربعة الذين قادوا الدولة الاسلامية من بعده، وهي مرحلة قصيرة جداً.

كما حاول كثير من المفكرين والكتاب الاستفادة من تجارب الحكم والنظم الديمقراطية الغربية والاقتناس منها لمواجهة أزمة نظام الحكم في البلدان العربية والاسلامية.

التعددية السياسية في الدولة الشورية

وكتاب الدكتور محمد بالروين «التعددية السياسية في الدولة الشورية» يقع في إطار الحراك الاسلامي الفكري الذي يحاول أن يؤصل للنظام السياسي الاسلامي وتطويره بحيث يكون قادرا على هضم ما أبدعه العقل الغربي منذ عصر النهضة الأوروبية وحتى الوقت الحاضر.

ورغم أن الكتاب يحمل عنوان التعددية السياسية في الدولة الشورية إلا أنه لم يقدم للمقارئ مثلا واقعيا تاريخيا للدولة الشورية التي جسدت التعددية السياسية، بل ان التاريخ الاسلامي يؤكد أن الخلافات السياسية أدت إلى الاقتتال المعروف بين العصبيات والتي أطاحت بدولة الخلافة (الإمام علي) واقامت على أنقاضها دولة الملك الوراثة (معاوية).

إن العدالة في كل مراحل التاريخ الاسلامي كانت عدالة مرتبطة برئيس الدولة وحاشيته، فإن كان الخليفة أو الأمير من أهل العدل والتقوى بسط العدل بين الناس، وأن كان من أهل البطش والقوة فعل ما يريد بالملك وبالناس. أي أن الشورى لم تتحول إلى مفاهيم محددة، وإلى نظام سياسى يطبق على طبقة الحكام وعلى المحكومين. الشورى كما نحاول اليوم أن نقارنها بالنظام الديمقراطي أو نقرّبها إليه لا سند لها في التاريخ الإسلامي، لكن يمكن أن يطور العقل المسلم مبادئ الشورى لتضم الكثير من ايجابيات الديمقراطية الغربية، ويمكن للعقل المرن أن يستحدث أشياء كثيرة مما انتجه العقل البشرى بما ينسجم مع مقاصد الاسلام الكبرى وبما يحقق مصالح العباد في الدولة الاسلامية.

إن فكرة التعددية التي يطرحها الكتاب هي فكرة أصيلة في حياة المسلمين، ونعني بالتعددية هنا ما له صلة بنشاط الانسان الفكري والاجتماعي، أي كل ما له صلة بالابداع والاجتهاد والتطور الذي يفيد الناس في حياتهم.

ونظرا لأن هذا التعدد من طبيعة الحياة فإن المجتمعات الاسلامية عرفت تعدد الفرق الاسلامية فيما يتعلق بنظم الامارة والامامة والخلافة، وعرفت تعدد المذاهب الفقهية فيما يجوز للمسلم ان يفعله وما لا يفعله في حياته الفردية الخاصة وفي علاقته بالناس والمجتمع، وعرفت تعدد المدارس الفكرية الفلسفية التي تناقش قضايا العقل والنقل والتصوف وغير ذلك من الموضوعات الجدلية.

إن تاريخ الفكر الاسلامي بمصادره الكثيرة يساعد أي كاتب أن يجد الأدلة على أن التعددية أصيلة في ذلك الفكر، وكان من الأيسر والأكثر نفعاً لو أن الدكتور بالروين جعل كل بحثه عن التعددية في الفكر الاسلامي، ومنها ينطلق إلى فتح الأبواب أمام

مقدمة الطبعة الثانية: محمود محمد الناكوم

قبول الاسلام لتعددية الاحزاب السياسية، وتعددية المنابر الاعلامية أو الصحافية، وغيرها من الألوان الأخرى التي تساعد على تقدم وازدهار المجتمع الاسلامي وفي إطار الضوابط الاسلامية.

إن جهد الدكتور بالروين يقدر ويثمن نظرا لصعوبة البحث وتعقيداته، وهو مساهمة في اثراء المكتبة الاسلامية السياسية من أستاذ جامعي ليبي يدرس باحدى الجامعات الأميركية، وقد كرس حياته منذ الشباب مهتما بالانسان المسلم ومستقبله ونهوضه. وكتابه يعكس مثالا ايجابيا لنموذج يعيش في أكبر وأقوى دولة غربية دون أن يفقد قدرته على التواصل مع القيم والتطلعات الاسلامية، ودون أن ينسى بلده ليبيا التي يتمني لها مستقبلا ترفرف عليه رايات العدل والحرية والسلام.

الأستاذ محمود محمد الناكوم

٧ سبتمبر ٢٠٠٥



تقديم: حسن عبدالله الترابي

هذا كتاب منتظر في الحياة السياسية للدولة الإسلامية ولم يكن للكاتب إلا أن يتناول شيئاً من نظام الحكم فيما يتناول مسألة التعددية السياسية، إذ لا مغزى للكلام في صور الحياة السياسية إلا في سياق الكلام عن جملة النظام السياسي الذي تقوم أصوله المعنوية روحاً لها ومصدراً، وأوضاعه الشكلية مسرحاً لها وإطاراً، لكن الكاتب إتخذ الكلام عن نظام الحكم على سبيل المقدمة، فما عنى به كما ينبغي وما حاول أن يحلل فيه ويؤصل، ويجتهد ويجدد ما حاول في الموضوع الأم، ولذا جاءت رؤياه مقلدة لواقع التجربة الغربية، وقد يجد له المرء عذراً أن شئون الحكم ليست من صميم همه، لولا أنه اتسع في مقدماته فتناول أموراً لا تلزمه ولا يواتيه مجال ليوفيها حقها، وكان حقيقاً عليه أن يعرج على النظم الحكمية على سبيل التتميم لا التقديم فيتناولها من حيث علاقاتها بصور الحياة السياسية توحداً وتعدداً ليس إلا، فما من ريب أن تلك النظم هي في كل مجتمع بوجه ما تعبير عن الوحدة أو العدد في الحياة العامة، وبوجه آخر أصل للتوحد أو التعدد، وبوجه ثالث هادفة أو صارخة للتوحيد أو التعدد.

ومنهج الكاتب يمثل تطوراً ملحوظاً في أدب الهوية الإسلامية، من مرحلة الغربية والدعوة للأصول المجردة والمبادئ العامة والمقولات النظرية بالأسلوب الجدلي الخطابي، نحو مرحلة التمكن والبيان للفروع التطبيقية والمناهج الانتقالية والمقترحات العملية بتحرير الحكم وتحليل الواقع وتقديم الفتوى في المسألة والحل للمشكلة، وأسلوب الكاتب في ذلك بين بين، ولعله مهما همته حاجة التطبيق والتحقيق في وطنه الخاص لم يشأ

أن ينزل لثلا ينقطع ما بين الأزل والوقت والمنطق والنسبي والسماء والأرض، بل يلزمنا أن نكتشف ذلك المنهج لنستدرك المسافة الفكرية والعصرية الفاصلة اليوم بين معلوم الإسلام ومفعوله. وقد أفلح الكاتب إن لم ينشغل بدلالات ظواهر الحروف النقلية على نحو بعض كتاب قدامي ومحدثين، ولم يعلق أحكامه على ألفاظ من مادة «حزب» ليحتج للحزبية أو عليها، أو «وحد» ليؤكد الوحدة السياسية، أو «فرق» ليبني على التعددية أو يلتمس لها تأويلاً؛ ذلك أن اللغة مهما كانت أصلاً لازماً من أصول فقه النص الشرعي لا تسلم من اللبس التاريخي لأنها مصطلح متطور، والتطور قد يضفي على الألفاظ والعبارات تحولات أو إيحاءات موجبة أو سالبة من أعراف الاستعمال اللغوي أو ملابسات الواقع اللاحق، مهما كانت المعاني السمعية الأصلية؛ والنهج الأوفق هو قراءة نصوص الشرع والتراث في ضوء المصطلح اللغوي الأصلي والسياق التاريخي المقارن لفهم معاني الإسلام الأصلية ومغازي قيمه ومعاييرته الخالدة، ثم لنسبة تلك المعاني والمغازي إلى الواقع الحاضر لنلتمس حقيقة ما يقتضيه الإسلام اليوم مهما كانت صور التعبير عنه في لغتنا الجارية - إلا أن نحاول تأصيل لغتنا وتطهيرها من أثر التاريخ أو الترجمة.

ولنكلف هذا الإستطراد حول اللغة بين اللفظ والواقع والأصل والتطور ولنعد إلى ما هو ألح من ضرورة المنهج النسبي في طرح المفهومات الفقهية الإسلامية - نسبة إلى الواقع بمكوناته المادية والمعنوية، ونسبة إلى الزمان بمراحل ومصائره - فلا وجه لإصدار حكم صائب في شأن خيار الوحدة أو التعددية في التعبير والممارسة السياسية في حاضر الإسلام إلا بإستقراء دقيق لظرف الزمان والمكان في الحاضر المعين، وتصور الوقع والمغزى الفعلي لكل خيار، وتقدير كل حيث واعتبار يوائم به ذلك الخيار أو يصادم الثغرات، ألا يستغلها العدو لايقاع الفتنة وإيصال الضرر، أو متى يكون المجتمع آمناً لا يضره التفاعل العفو والعرض المفتوح، أو يكون أهلاً لأن يبسط نفوذه هو على الخارج من خلال حملة موحدة مصوبة أو غشيان متعدد المسالك كثيف الوجوه.

وما من دراسة اجتهادية للحياة السياسية الإسلامية إلا لزمها أن توحد بين ما ينبغي من مثال ديني وما يكون من واقع دنيوي لتصلح لتصور تلك الحياة نظراً وإقامتها عملاً. ولما كانت قضايا الحياة السياسية تثير طائفة جلييلة من المسائل وتعني جملة من معاني الدين وأحكامه، ولما كان الدين كله شأن عدل وتوحيد لا إفراط فيه ولا تفريط، فإن الإجتهداد في أمر سياسي ديني هو بالضرورة بحث عن معادلة موزونة تتكامل بها أحكام الدين ومعانيه المتواردة ولا تتناسخ، فحرية الفرد الذاتية

ومسئوليته العينية ومصالحته الخاصة أصل، ووحدة الجماعة وسلامتها ومصالحتها العامة أصل، وكلا الأصلان متلازمان يراعهما ميزان الدين، ويتراجحان حسب قيمة الاعتبار الديني وحاجة الإقتضاء الظرفي دون إهدار أو طغيان.

ومعلوم في فقه الدين أن التعدد طبيعة في الحياة والخلق، فهو ابتلاء، وأن الوحدة مثال في الدين، فهي تكليف، هكذا فطر الله الناس شعوباً وقبائل، ودعاهم بالتكليف للتعارف والتوحد وفق معادلة بين حق الشعب والقبيلة وحق الأمة، وهكذا جعل الله التباين في حظوظ الكسب من العلم والمال والقوة، وكلفنا التماس عدل من الوحدة بنشر العلم وانفاق المال وشورى الحكم، على أن نحفظ عدلاً من حرية الكسب وثمرته.

وما دام التكليف الديني هو السعي عبر إبتلاء واقع التباين والتعدد نحو مثال الحق الواحد فلا بد من البدء بالواقع المعلوم للإدلاء إلى الحكم المطلوب. فينبغي في نظام الإسلام ألا يحمل المواطنون على الوحدة كرها بقوة السلطان إلا في حد لا قوام لذلك النظام إلا به، والمجتمع الديني الأمثل هو الذي يحقق أعلى معادلات الوحدة بدواعي الإيمان والتقوى والإجماع لا بالقانون والنظام الموضوع، سوى أن نظم الحياة العامة كالتعليم المسبوق والتربية المبسطة والثروة المقسمة والسلطة غير المحتكرة ينبغي أن تؤسس وتساس بما يواتي الوحدة ويحفظ أصل الحرية، وينبغي أن يراعي ذلك بوجه خاص في النظم السياسية مثل قواعد التنافس الانتخابي والتداول السياسي والتشريعي، فهذه قد تكون فاتنة تغري بالتفتت والصراع، أو كابثة تغد الحرية والإبداع، أو عادلة بميزان.

هكذا يتناحر في كل مجتمع مسلم متكامل موزون من التأسيس الدستوري والتسيير القانوني والتنظيم المؤسسي والتكوين التربوي والتعامل الخلقي والعرف السياسي، على ترقية الوحدة في العمل السياسي ضماناً للتعاون الجماعي الأمثل مع حفظ الحرية ضماناً للتدين الفردي الأكمل وهكذا تراعي حكمة الله في التنوع الطبيعي والوحدة التكليفية، لكن حفظ تلك المعادلة يستدعي اجتهاداً أو جهاداً دائماً لأن ظروف الحياة ومراحلها متقلبة تضطرب بالمعطيات التي تؤسس عليها المعادلة وتستلزم مراجعتها كل حين، ليثبت جوهر العدل في النظام السياسي عبر صورته المتطورة.

فالحكم في شأن التعددية والوحدة في التعبير السياسي يتضمن أصلاً ثابتاً هو العدل بين الحرية مع التباين والنظام مع الوحدة، وفرعاً يتحرى كل حين سعياً

لتجاوز الواقع المختل نحو الميزان الأمثل؛ فإذا كان التعدد السياسي - أو خيف أن يكون - حرية جامحة وفوضى جانحة حقت الدعوة للتوحيد، وإذا كانت الوحدة - أو خيف أن يكون الكلام - تنزيلاً على حال معين حقت الدعوة للتعددية. وقد آثر الكاتب أن يخاطب حاجات الحوار السياسي العام الدائر بين الإسلاميين أنفسهم أو بينهم وبين أقرانهم الآخرين في ساحة الجدل المذهبي، ولو كان عالج حالة معلومة لكان أيسر للنظر أن يمتحن دقة التأويل والتنزيل، وكان أيسر من بعد للعامل أن يمتحن صدق التقويم والتقدير.

وقد توافر الأدب الإسلامي في موضوع نظم الحكم بأكثر مما تأطر في موضوع الحياة السياسية، إلا كتابات تاريخية يعيبها أحياناً تغليب الوصف والمديح على التحليل والتقويم، بيد أن هذه الكتابات روت جملة نافعة من سوابق القول والعمل في تاريخ الحياة السياسية الإسلامية مما يصلح مادة لبناء نظرية اجتهادية في شأن الأحزاب السياسية وتعددتها ونحو ذلك من المسائل.

ولكن الذي يؤخذ أيضاً على غالب كتاباتنا أنها بيان لمعنى الإسلام لا لمقتضاه، ووصف لسالفته لا لحاضرتة، وأنها لا تنتهج منهج القرآن الذي لم ينزل جملة واحدة مقالاً مجرداً بل تنزل آيات محكمات مفصلات مبينات للحق الأزلي منجمت على الوقائع الظرفية أو منهج السنة، التي لم تأت أحاديث موعظة مطلقة بل جاءت سيرة حياة ومواقف قدوة، أو منهج الفقه الذي كان ثمرة فتوى وحكمة عمل لا تأمل فكر أو ترتيب نظر. وإذا خلف من بعد بعض المفسرين ليعرضوا القرآن مفردات لفظ والسنة اشتات نقل والفقه تصانيف معلومات، فإنما كان بعض ذلك بقصد تهيئة علوم الإسلام للحفظ والنشر والتلقين، وإن كان في منهجهم ما يومئ للفصام الذي طرأ شيئاً ما بين النظر والواقع، أو العلم والعمل.

وإنما يجدنا اليوم أن نفعنا ما فعل الكاتب أحياناً من تصويب الكلام نحو واقع الإيمان وشرائع الإسلام، فأحسن الفقه والحكم هو أخذ الوقائع والنصوص في عمل اجتهادي موحد.

فحين نتخذ من واقع مجتمع معين قاعدة للاجتهاد والرأي لا بد من أن نلاحظ بساطته أو تركيبته وصغره أو كبره لنقدر كون الوحدة أو التعدد حاجة أو ضرورة فيه أو له، ولا بد من أن نعتبر بتاريخه الثقافي والاجتماعي لنرى قدر التباين والتوتر فيه بين القديم والجديد أو بين المذاهب أو الطوائف أو بين القبائل أو الأقاليم، لنحكم من بعد بلزوم قدر من الوحدة تجمع شمله ليأمن، أو قدر من السعة تحيط به تعبيراً

وتمثيلاً فيطمئن. ولابد من نظر في هيكل المجتمع المادي وتفاوت طبقاته المعاشية ومدى الزهد والتكافل والإيثار أو الشح والتنافس والأثرة لنرى أي سياسة شرعية بين التقارب والتوازن أفق في تنظيم حياته السياسية. ولابد من أن نلاحظ المراحل الظرفية في تطور ذلك المجتمع من عهد التأسيس الحضاري أو الثورة الإصلاحية حين تشتد دواعي الوحدة في الهدف والصف (كما كان هو الحال في صدر الإسلام وسائر أوقات الصحوة القومية في تاريخه وفي صدر الثورات السياسية كافة في العالم) إلى عهد الراحة والتطور الحضاري حين تلوح دواعي السعة والتعدد في الفكر والولاء (كما كان الحال في عهود امتداد الإسلام ونهضته الفقهية والسياسية بشرائها وتثبت في مراحل مآل الثورات العالمية إلى نظم حضارية مستقرة ومتنوعة)؛ ثم لابد من أن نراعي ظروف الحرب وطوارئ الأزمات في المجتمع حيث يظهر الجرح في الفرقة والتعدد ويتركز الهم الاجتماعي ويتوحد في هدف النصر والسلامة ومن ثم يتوحد تعبيره السياسي. وأخيراً يقتضينا الاجتهاد أن نراقب العامل والبعد الدولي في حياة المجتمع متى يشتد عليه الغزو والخطر فيستدعي الأطراف، وسد الوحدة والتعددية السياسية يردنا إلى المناط الواقعي قبل أن يسوقنا إلى الإجابة، فقد ثور القضية بشأن مجتمع لم ينحسم فيه خيار الإسلام بل ما أنفك ضالاً يبحث عن قبلته تعتوره أهواء وتتنازعه دواع رادة إلى الدين وأخرى صادرة عنه وتتنافس فيه قوى سياسية منها الإسلامي ومنها دون ذلك، فها هنا تعدد طبيعي لا يتحاكم جميعاً إلى الإسلام بل يتخاصم حوله مذهباً وولاء، وهنا لا مناص من تعددية في الصور السياسية. وللوهلة الأولى يبدو الإسلام عامل تمييز لا توحيد إذ يخرج من الباطل ويفارقه ولا يعانقه، فالإسلام حينئذ جماعة دون المجتمع وحزب متحيز معتزل مهاجر وإن كان يدعو إلى هدف وصف جديد ابتغاء الوحدة بالحق، وهذه تعددية واجبة كانت سنة الأنبياء كافة عليهم السلام أن يناشدوا أقوامهم الصبر عليها ليعمل كل على شاكلته ومكانته حتى يحكم الله لمن تكون عاقبة الدار وإيما محاولة من أهل الباطل لفرض الفتنة وليكون الدين والأمر كله لله، فإذا جاء الفتح كان أكبر الهم توطيد الأساس وتوحيد الولاء، وكان أكبر مكروه الجنوح للاختلاف والتفرقة حتى يطمئن المجتمع ويتمكن استقراره.

أما إذا غدا المجتمع مولياً قبلة الإسلام كافة متخذاً سبيله على الصراط المستقيم فحينئذ يصبح الابتلاء والقضية في تحري الرؤى والخطى واجتهاداً في وجوه الحق المجمع على أصوله، وها هنا يتاح للمؤمنين أن يكتسبوا كسبهم الحر من المذهب والموقف أفضالاً ومتعاونين، ولئن كانوا طوعاً من تلقاء الوجدان والعرفان المؤمن يتوخون مثال

الحق الشرعي الواحد ويقومون بوحدة من ميثاق الإيمان والإخاء ومن المسير والمصير، تكون نمطية مميّزة وجموداً صلباً تعالت قيمة الإتساع والتباين، وقد تضطرب المعادلة في مجتمع مضطرب الأحوال والحاجات فتستدعي ضبطاً جديداً كل حين، وقد تستقر شيئاً ما في مجتمع مستقر.

والمذاهب الوضعية ليست الا استجابات زمنية للأهواء والحاجات العارضة، ولا غرو أن يحتوي كل منها على نظرية ما بين الوحدة والتعددية السياسية تصلح ما صلح المذهب وتبقي ما بقيت قيمته الفكرية وبيئته التاريخية؛ أما الإسلام فهو هدى صالح لكل الناس في الأرض جميعاً والزمن أبداً، فأحكامه تنطوي على معالم شرعية خالدة، إلا أن ينحط عنها المسلمون جحوداً، وعلى ملامح اجتهادية تنزله في أطوار الظروف وأحوال الناس المعينة، إلا أن يضل عنها المسلمون جموداً.

ولا بأس بمقارنة النظرية الوضعية بالحق الشرعي لجلاء حكمة الله وأعلاه كلمته، ولكن البأس في تأويل الحق انفعالاً بباطل يبدو اليوم هو الأغلب في أعراف البشرية السياسية، وقد شكونا أمس من فتنة ثقافية اشتراكية جعلتنا نزور الإسلام ونصوره منسوباً إلى مذاهب وضعية إقتصادية، وشكاتنا اليوم من فتنة لبرالية زاحفة. لكن في كتاب الأخ محمد بالروين اعتصام واثق بالأصالة الإسلامية ما زلله اعتبار واسع بالتجارب العالمية، فجزاه الله خيراً وزاده علماً وجعله في فقه الإسلام السياسي إماماً.



تهديد

منذ سقوط الخلافة سنة ١٩٢٤م على أيدي أعداء الإسلام – أمثال كمال أتاتورك – والإسلام يتعرض لحملة مسعورة بغرض فصل المسلمين عن إسلامهم، وتجهيلهم في أمور دينهم ومسح شخصيتهم، واستبدال المفاهيم الإسلامية بمفاهيم أخرى غريبة عن بيئتنا وأمتنا وتاريخنا.

منذ ذلك الحين والمسلمون يعيشون حياة غير حياتهم الحقيقية ويرتدون ملابس غير ملابسهم الطبيعية.. ويأكلون طعاما لم يطبخ في بيوتهم بل طبخه لهم عدوهم.

منذ ذلك الحين ونحن نعيش بعقلية غير عقليتنا وفكر غير فكرنا وتاريخ غير تاريخنا وأصبحنا ندافع عن قضايا غير قضايانا ونسير في دروب غير دروبنا.

منذ ذلك الحين ونحن نبتعد أكثر فأكثر عن وسائل تقدمنا الحقيقية وأصبحنا مجرد توابع لأمم غيرنا مما قادنا إلى أن نصبح أناسا هامشين نستهلك ما ينتجه الغير.. ونهتم بالأشكال والتسميات دون الجوهر والمنطلقات.

منذ ذلك الحين والمجتمع الإسلامي يعيش مشكلة الغزو الفكري الذي يستهدف فيما يستهدف «المسح الحضاري»، يعني القضاء على الشخصية الإسلامية الحضارية المتميزة.

وقد اتخذت هذه القضية محورين أساسيين متلازمين أولهما محور التشكيك والظعن في كل القيم والمفاهيم الإسلامية التي نشأ عليها ومارسها المسلمون وقادتهم من نصر إلى نصر، ومن خير إلى خير، لعدة قرون من الزمان. ولم يقف أعداء الإسلام عند مجرد الظعن في بعض القيم الإسلامية بل حاولوا الظعن في الإسلام كله واتهموه بأنه دين رجعي لا يساير العصر

والتقدم وأن به أموراً لا يمكن تطبيقها في العصر الحديث.

أما المحور الثاني لهذه القضية فهو محاولة لتقديم البدائل والحلول لكل المفاهيم والقيم والتي حاولوا الطعن فيها، فعلى سبيل المثال لا الحصر نادوا بتحرير المرأة من أجل القضاء على الحجاب الإسلامي الذي يدعو للعفة والطهارة وتكريم المرأة، ونادوا بفصل الدين عن الدولة من أجل منع الإسلام من اتخاذ مكانه الطبيعي في صياغة المجتمع، ونادوا بأن النظام المثالي والوحيد لنظام الحكم هو النظام الديمقراطي وذلك من أجل ابعاد النظام الإسلامي (النظام الشوري) الذي دعا إليه القرآن ومارسه الرسول ﷺ وصحابته الأجلاء.

وفي هذا البحث وحتى لا نخوض في قضية المسخ الحضاري، بصفة عامة التي خاضها ولا يزال يخوضها - حتى يومنا هذا - الاستعمار وأعوانه ضد أمتنا وشعبونا، وتاريخنا في جميع أنحاء المعمورة، وذلك لأن هذه القضية تحتاج إلى دراسات عميقة وجهود مكثفة وطاقات ضخمة. وحيث أنني لا ادعي الامام بهذه القضية والحديث فيها، فسأحاول - بإذن الله - أن أقصر حديثي على مشكلة واحدة من هذه القضية.

سأركز على مفهوم واحد من المفاهيم الإسلامية حاول الاستعمار إبعاده من القاموس السياسي حتى أصبح الحديث عنه من الغرائب والنوادر حتى بين المسلمين أنفسهم، ألا وهو مفهوم (الشورى) وما يرتبط به من قضايا التعددية في هذا النظام - أي النظام الشوري! إن الحديث عن النظام الشوري قد يبدو غريباً للكثيرين منا وذلك لأننا لم نألف هذا المفهوم من قبل ولم نقرأ عنه وكل ما قرأناه وسمعناه هو عن النظام الديمقراطي وأساليبه المختلفة!

ورغم أن الحديث في هذا الموضوع - التعددية في الدولة الشورية - لا يعتبر من الأمور اليسيرة بل يحتاج إلى دراسات عميقة ودقيقة وإلى جهود متواصلة من أجل الوصول إلى نوع التعددية المطلوبة التي تناسب شعوبنا وأمتنا وتنطلق من عقيدتنا. ورغم كل ذلك فإني لا أدعي أنني سأعطي الموضوع حقه من الدراسة والبحث ولا أقول بأنني سأقدم الحل النهائي لهذه المشكلة؛ وكل ما أقوله هو أن الحديث في هذا الموضوع يعتبر من القضايا التي لا تحتل التأجيل، والتي تحتاج منا إلى فتح باب الحوار والنقاش البناء المثمر من أجل إيجاد الدولة الشورية المناسبة لأوضاع هذا العصر، والتي تستطيع أن تنهض بالمسلمين وتضعهم في مكانهم الطبيعي ألا وهو قيادة العالم والشهادة عليه تحقيقاً لقوله تعالى «كنتم خير أمة أخرجت للناس»، وتحقيقاً لمبدأ الشورى الذي عرضه الله على المؤمنين وجعله صفة من صفاتهم «وأمرهم شورى بينهم».

إن القرآن الكريم، ونبينا محمد ﷺ، لم يحدد لنا أسلوباً معيناً للشورى بل تركت مفتوحة؛ هذه حكمة من حكم الله عز وجل وتأكيداً لما توصل إليه علماء الإدارة بعد أربعة

الفصل الأول: الإسلام ونظام الحكم

عشر قرناً من الزمان من أن وسائل الإدارة وأساليبها غير ثابتة فما يمكن تطبيقه في مكان قد لا يكون صالحاً في مكان آخر، هذا وقد تختلف هذه الأساليب من شعب إلى شعب ومن زمان إلى زمان.

ومن الأساليب الإدارية العديدة - في نظام الحكم - والتي أصبح تطبيقها شائعاً هذه الأيام أسلوب (التعددية) - تعدد الأحزاب؛ هذا الأسلوب يعتقد الكثيرون بأنه من أحسن وأهم الأساليب التي يجب تطبيقها في جميع الدول من أجل تحقيق الحكم السليم وضمان الحرية لكل المواطنين.

ورغم أننا لا نجد ما يمنع من استخدام هذا الأسلوب من أساليب الحكم في الدولة الشورية طالما أنها تحقق الشورى والعدالة والحرية، ولا تتعارض مع عقيدة الأمة التي هي مصدر هذه التعددية، إلا أننا نريد الإشارة إلى أن التعددية ليس من الضرورة أن تكون متشابهة في جميع الأماكن وبين كل الشعوب، وهذا ما يدل عليه واقعنا الملموس إذ نجد التعددية في أمريكا تختلف عن التعددية في إيطاليا وعن التعددية في فرنسا، وعن التعددية في إسرائيل؛ من هذا فنحن نطالب بتعددية متميزة ومنطلقة من عقيدة الأمة الإسلامية.

إن التعددية التي ننادي بها ليست أكثر من وسيلة لبلوغ الحل الأسلم عن طريق البرنامج الأمثل، مستخدمة الأسلوب الأحسن والأنجع؛ وإنها ليست هدفاً في حد ذاتها بل هي مجرد وسيلة من الوسائل التي تناسب العصر والتي قد لا تكون الوسيلة المناسبة لنظام الحكم في المستقبل وخصوصاً إذا ما وجد المجتمع المنسجم الذي لا ينطوي على خلافات كبيرة، وتربطه نفس الطموحات، ويمتلك وسائل واحدة في التغيير.

إن التعددية التي سنتحدث عنها والتي سنحاول إثباتها في الصفحات التالية لا تعني تعدد الأفكار المتناقضة المتصارعة التي يسعى بعضها للقضاء على البعض الآخر، والتي لا يمكن أن يوجد أحدها إلا بزوال الأخرى، بل تعني بالدرجة الأولى التنوع والاختلاف، وهي تعددية تعمل من أجل النمو والاستقرار كما تعتبر ضرورة من ضرورات التطور، وسنة من سنن الحياة التي يجب الاعتراف بها وقبولها، واختيار الأحسن والأفضل منها.

من كل ما تقدم سيكون حديثنا في الصفحات القادمة محاولة متواضعة لتقديم الخطوط العريضة المتعلقة بالدولة الشورية ونوع التعددية المطلوبة فيها.

وبهذا فأنا لا أدعى بأنني قدمت شيئاً جديداً ولكن حسبي إني طرقت باباً طالما حاول أعداؤنا أن يبعدونا عنه داعين الله أن يوفقنا إلى ما فيه خير أنفسنا وشعوبنا المسلمة، والبشرية جمعاء.

وهذه مجرد دعوة للحوار، وليست حلاً للأشكال، والله ولي التوفيق والسلام.